الأمم المتحدة

A/C.5/70/SR.33

الجمعية العامة
الدورة السبعون

Distr.: General
1 June 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثالثة والثلاثين
المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد بهاتاراي ..... (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة
والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

تنظيم الأعمال

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا

المركز المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-07136 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥

تنظيم الأعمال (A/C.5/70/L.33)

١ - الرئيس: قال إن عمليات حفظ السلام ستحتل موقعا محوريا في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، وإن هذه البنود ذات آجال محددة، إذ يجب الانتهاء منها قبل بدء دورة ميزانية حفظ السلام المقبلة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وسوف تتناول اللجنة أيضا، في الجزء الحالي من الدورة، البنود المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي لا يمكن أن تكون هناك أي مبالغة في التأكيد على أهميتها. وربما كانت هذه اللجنة أقوى لجنة في منظومة الأمم المتحدة، لأن قراراتها هي التي تحدد ملامح المنظومة بأسرها. فإن اضطلعت بعملها على نحو جيد، اضطلعت المنظومة برمتها بعملها على نحو جيد. لذا، ينبغي أن تكون اللجنة نموذجا يحتذى به.

٢ - ومضى قائلا إن اللجنة، في كل من الجزء الرئيسي من الدورة والجزء الأول من الدورة المستأنفة، قد وُفّقت في إنجاز عملها في الوقت المحدد، وهو يأمل أن يستمر العمل على غرار هذه السابقة. ولتحقيق هذه الغاية، فإنه يدعو جميع الوفود إلى مواصلة العمل بروح من التراضي والآراء. وعلى اللجنة أن تعمل طوال العدد اللازم من الساعات لإنجاز أعمالها في الوقت المحدد، على ألا يكون ذلك على حساب جودة مداولاتها.

٣ - ودعا اللجنة إلى النظر في برنامج العمل المؤقت والمبدئي المقترح للجزء الثاني من الدورة السبعين المستأنفة، الذي أعد على أساس مذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق (A/C.5/70/L.33).

٤ - السيدة فايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن اللجنة مطلوب منها، في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، إقرار ميزانيات لحفظ السلام يزيد مجموعها عن ٨ بلايين دولار. ولتنفيذ كل من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا نفس القدر من الأهمية وهو محل أولوية قصوى لدى المجموعة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة أن تقدَّم أولا بأول التقارير المتعلقة بهذا البند المقدمة من الأمين العام واللجنة الاستشارية. وأي محاولة لمواصلة إرجاء النظر في هذا الأمر لن تعود إلا بالضرر على مصداقية المنظمة، وستعوق قدرتها على الوفاء بولايات عُهد بها إلى المنظمة قبل ثمانية أشهر، أو عشرة أشهر في حالة خطة عمل أديس أبابا، وهذا أمر ليس مقبولا.

٥ - ومضت تقول إن المجموعة على ثقة من أن المكتب سيتناول مسألة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا بطريقة متوازنة، وسيكفل برنامج العمل معاملة بنود جدول الأعمال جميعها معاملة وافية ومتساوية، وخاصة من حيث تخصيص وقت كاف لإجراء مداولات موضوعية بشأنها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي تحديث برنامج العمل من أجل مواكبة التطورات المستجدة بشأن توافر التقارير والتقدم المحرز في المفاوضات. فهذا ما من شأنه أن يكفل توافر الوقت الكافي للدول الأعضاء للنظر الوافي في كل بند من بنود جدول الأعمال. وينبغي أن تشارك جميع الوفود بصورة بناءة ليتسنى للجنة أن تنهي أعمالها في الوقت المناسب.

٦ - وأضافت قائلة إن المجموعة تعلّق أهمية كبيرة على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما المسائل الشاملة، وبعثات حفظ السلام المغلقة، وحساب الدعم لعمليات حفظ السلام. فتلك المسائل تكتسب مزيداً من الأهمية في ضوء تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام،

الذي يقدم مجموعة واسعة من التوصيات لتنشيط النهج المتبع إزاء عمليات حفظ السلام.

٧ - واختتمت حديثها قائلة إن على اللجنة أن تكفل في الجزء الحالي من الدورة صياغة ميزانيات حفظ السلام وعرضها والموافقة عليها على أساس ولايات البعثات والوضع الحقيقي على أرض الواقع، وعدم تناولها على أنها عملية عامة لخفض التكاليف بصورة جزافية. وعليها أن تستكشف الخيارات المتاحة أمامها لتقديم حلول منصفة في ما يتعلق بالأنصبة المقررة غير المسددة والحسابات الدائنة وغير ذلك من خصوم بعثات حفظ السلام المغلقة، وذلك لتسوية المطالبات المعلقة بالنسبة للبعثات التي لديها عجز نقدي. وعليها أيضاً تقييم الإنجازات وأوجه القصور في استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي في نهاية فترة السنوات الخمس المحددة لتنفيذها. وأخيراً، عليها أن تعالج مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات حفظ السلام، بما يشمل اتخاذ تدابير لمنع تكرار هذه الحوادث.

٨ - السيد كيوسكا (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن تقديره لأولئك الذين كرسوا حياتهم لحفظ السلام، وخاصة أولئك الذين ضحوا بأرواحهم.

٩ - وأكد ضرورة تحديث برنامج العمل بانتظام ليؤخذ في الحسبان ما أحرز من تقدم في المفاوضات وتوافر الوثائق. وأعرب عن قلق المجموعة لأن عددا كبيرا من التقارير قدمت في وقت متأخر و لم تترجم إلى جميع اللغات الرسمية، قائلاً إن المجموعة تلاحظ على وجه الخصوص أن تقارير اللجنة الاستشارية قُدمت متأخرة، وهو ما يمكن أن يترتب عليه تأثير سلبي على عمل اللجنة الخامسة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، إن لم تتخذ إجراءات فورية. ويجب على جميع الجهات المعنية مضاعفة جهودها لكفالة عرض جميع الوثائق أمام اللجنة في الوقت المناسب. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تنقيح الجدول الزمني للجنة الاستشارية وتمديد دورات عملها من أجل تحسين ظروف خدمة أعضائها وتمكين اللجنة الاستشارية من النهوض بعبء عملها الذي زاد.

١٠ - ومضى قائلاً إن الرحلة الميدانية التي قام بها أعضاء اللجنة في شباط/فبراير ٢٠١٦ أتاحت فرصة جيدة للوقوف على التحديات التي تواجهها بعثات حفظ السلام والتقدم المحرز في ذلك الصدد. وسوف يتولى الفريق التدقيق في مقترحات الميزانية لكفالة أن المسائل التي لوحظت على أرض الواقع يجرى تناولها في القرارات المتخذة.

١١ - وقال إن الفريق سوف يدرس أيضا باهتمام خاص أداء جميع عمليات حفظ السلام المغلقة والعاملة، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، والميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، والأنشطة الرقابية لمجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية. وإضافة إلى ذلك، يأمل الفريق أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن المقترحات التي طال انتظارها في ما يتعلق بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، وبشأن التقديرات المنقحة لإدارة الشؤون السياسية في ما يتعلق بتعزيز قدرات الوساطة. وقال إن المجموعة لا تؤيد تأجيل هذه المسائل وهي تشجع الوفود على معالجتها.

١٢ - ووصف عبء العمل المطروح على اللجنة بأنه ثقيل، قائلاً إن عليها مع ذلك أن تنجز عملها في الوقت المحدد حتى لا تؤثر على عمل لجنة البرنامج والتنسيق. وختم بالقول إن على اللجنة أن تدير أعمالها بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة، وأن تمتنع عن إجراء مفاوضات في تشكيلات صغيرة وراء أبواب مغلقة.

١٣ - السيد فيرمين (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الجماعة تعلق أهمية قصوى على الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ ومن الأهمية بمكان أن تتوافر لهذه العمليات الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها. وتهتم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اهتماماً خاصاً بتمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والتقديرات المنقحة لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٤ - وفي ما يتعلق بالمسائل الشاملة، قال إن على اللجنة، لدى تناولها التوصيات الواردة في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، إجراء تقييم شامل ودقيق ومتوازن لكل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك التحديات التنظيمية والإدارية والمالية التي تواجهها. ومن المهم تجنب اتباع نهج انعزالي، إذ أن نهجا كهذا يتعارض مع الأهداف التي حُددت عندما أنشئ الفريق المستقل.

١٥ - واستطرد قائلاً إن مما يؤسف له أن اللجنة لم تتمكن من الاتفاق على الإصلاحات الضرورية التي ينبغي إجراؤها في الترتيبات المتعلقة بتمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها، على الرغم من أن الفريق المستقل أوصى بسرعة اعتماد الإصلاحات المقترحة. والترتيبات الحالية الإدارية والمتعلقة بالميزانية الخاصة بتلك البعثات قاصرة، ولها تأثير سلبي على الميزانية العادية للمنظمة ومساءلتها وحوكمتها وشفافيتها. ويجب تصحيح أوجه القصور في الترتيبات الحالية، على نحو ما دعت إليه الأمانة العامة، واللجنة الاستشارية، ومجلس مراجعي الحسابات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية تعزيز قدراته المتعلقة بالتفتيش والتقييم، من أجل المساهمة في تحسين كفاءة البعثات السياسية الخاصة وفعاليتها.

١٦ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، بقرارها ٢٩٣/٦٥، أن يقدم مقترحات لمعالجة مسألة المبالغ المستحقة للدول الأعضاء من بعثات حفظ السلام المغلقة التي كانت تعاني من عجز نقدي صافٍ. ويجب النظر في التقارير الحالية والسابقة ذات الصلة، وتسوية هذه المسألة. ويجب على الدول الأعضاء التي عليها متأخرات للبعثات المغلقة الوفاء بالتزاماتها المالية.

١٧ - وذكر أن لكل عملية لحفظ السلام ميزانية مستقلة خاصة بها تُعتمد وفقا لولايتها واحتياجاتها المحددة، ومن ثم يجب النظر في ميزانيات حفظ السلام كل على حدة لكفالة اضطلاع كل منها بولايتها بفعالية وكفاءة. وختم بالقول إن على اللجنة أن تنجز عملها في الوقت المحدد، ولهذا الغرض، ينبغي أن تبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لتقديم التقارير في المواعيد المحددة وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة.

١٨ - السيد دي بريتر (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ وإضافة إلى ذلك أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ستواصل القيام بما هو ضروري لكفالة مساهمة أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في حفظ السلام والأمن في بيئة دولية سريعة التغير. وعلاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي تأييداً تاماً الخطوات التي اتخذتها المنظمة للتصدي للاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي من جانب حفظة سلام تابعين للأمم المتحدة، اللذين يلقيان ظلالاً قاتمة على نزاهة الأمم المتحدة بأسرها. ويثني وفد بلده

على العمل الدؤوب الذي يضطلع به جميع موظفي الأمم المتحدة المشاركين في مهمة حفظ السلام الصعبة، وحيّا ذكرى أولئك الذين جادوا بأرواحهم أثناء خدمتهم في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام

١٩ - ومضى يقول إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بصفته أكبر مساهم مالي جماعي في حفظ السلام، تعلق أهمية كبيرة على إقامة تعاون فعال بين جميع الدول الأعضاء والأمانة العامة. وسيدرس الاتحاد الأوروبي عن كثب ميزانيات جميع بعثات حفظ السلام، بما يشمل وظائف الدعم، بهدف تزويدها بالموارد الكافية لتنفيذ ولايتها. وفي حين أن المستوى العام للموارد البالغ ٨,٣ بلايين دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لا يعني حدوث زيادة، يجب أن يكون الهدف هو تعزيز الانضباط الصارم في الميزانيات والتأكد من أن الموارد مطلوبة وتستخدم بفعالية وكفاءة وبطريقة شفافة حقا. وفي هذا الصدد، سيقوم وفد بلده بتمحيص تأثير المبادرات الإصلاحية التي من قبيل أوموجا واستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي. ويعلق وفد بلده أيضا أهمية كبيرة على هيكل الدعم لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقابليته للتوسع والتشغيل المشترك، لا سيما في ما يتعلق بحساب الدعم، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، ومركز الخدمات العالمي في برينديزي.

٢٠ - وأضاف قائلا إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملتزمة بتحديث المنظمة، ولا سيما في ميداني السلام والتنمية، وستواصل المساهمة بفعالية في تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وينبغي للمنظمة أن تعتمد نهجا أكثر شمولاً في ما يتعلق بالسلام والأمن، مع التركيز بوجه خاص على منع نشوب النزاعات، وعلى الوساطة، وحماية المدنيين.

٢١ - وواصل حديثه قائلاً إن وفد بلده ما زال يشعر بالقلق إزاء التأخر في تقديم الوثائق، وعدم الامتثال لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٤٧/٧٠ إحالة التقارير إلى اللجنة الاستشارية في موعد أقصاه أسبوعان قبل حلول الموعد المقرر لنظرها في البنود، وذلك لكفالة أن تقدم اللجنة، من جانبها، مشورتها إلى الجمعية العامة قبل تقديم البند رسميا بمدة لا تقل عن أسبوعين، باستثناء التقديرات المنقحة والآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الناشئة في سياق الجزء الرئيسي من دورة الجمعية العامة. وللأسف، فإن هذا لا يحدث. وهناك حاجة إلى نهج هيكلي كلي لتقديم الوثائق استناداً إلى تقييمٍ أوسع نطاقا للجدول الزمني للاجتماعات وتوقيت الوثائق الواردة إلى كل من اللجنة الاستشارية واللجنة الخامسة.

٢٢ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد بشدة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وتقتضي الممارسة المتبعة أن تعالج اللجنة هذا البند في الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والسبعين على أساس تقارير شاملة من الأمين العام واللجنة الاستشارية، ولكن إذا قرر المكتب خلاف ذلك، يجب اتخاذ جميع التدابير لإتاحة المجال لإجراء مناقشة مناسبة في الجزء الحالي من الدورة المستأنفة، بما في ذلك إتاحة وقت كاف للاجتماعات.

٢٣ - وذكر أن وفد بلده يشعر بالقلق للوقت المحدود جدا المتاح للجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. وبالنظر إلى أن اللجنة ظلت على مدى عدة سنوات غير قادرة على إنجاز عملها في الوقت المحدد، ينبغي عدم ادخار أي جهد في البحث عن حل دائم من أجل الدورات المقبلة. وفي غضون ذلك، لو حدث أن عجزت اللجنة مرة أخرى عن إكمال عملها في الوقت المحدد، ينبغي عقد اجتماعات متوازية في أوائل أيار/مايو، وإذا اضطرت اللجنة إلى مواصلة مداولاتها

حتى حزيران/يونيه، يجب أن توفَّر لذلك خدمات المؤتمرات المناسبة والدعم الأساسي من قبل أمانة اللجنة.

٢٤ - واستطرد قائلا إن عقد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة عقب الجلسة التالية للجنة البرنامج والتنسيق مباشرة لم يعد من الممكن استمراره وأنه يعرقل عمل اللجنة الخامسة. وبناء على ذلك، ينبغي لمكتب اللجنة الخامسة أن يقوم بوضع حل ملموس ودائم وهيكلي قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة المؤتمرات.

٢٥ - السيد غوو جيجون (الصين): قال إن عمليات حفظ السلام وسيلة هامة متاحة للأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين. ويتوجه وفد بلده بالتحية إلى حفظة السلام الذين يزيد عددهم عن ٠٠٠ ٣ فرد الذين بذلوا أغلى ما لديهم من أجل أداء واجباتهم.

٢٦ - وأضاف قائلا إن الصين - ثاني أكبر مساهم في ميزانية حفظ السلام وإحدى الدول الرئيسية المساهمة بقوات، إذ لديها ما يزيد عن ٠٠٠ ٣ من حفظة السلام الصينيين الذين يمارسون عملهم في مختلف العمليات - تؤيد بشدة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتعتزم الصين مواصلة زيادة ما تقدمه من دعم لعمليات حفظ السلام، ولتحقيق هذه الغاية سوف تنضم الى نظام تأهب قدرات حفظ السلام الذي أنشئ مؤخراً، وستقوم بإنشاء وحدة احتياطية دائمة من الشرطة المشكلة، وستساهم بما يبلغ عدده ٠٠٠ ٨ جندي في قوة الأمم المتحدة الاحتياطية لحفظ السلام. وستقوم الصين، على مدى السنوات الخمس التالية بتدريب ٠٠٠ ٢ جندي من قوات حفظ السلام تابعين لبلدان أخرى، وستنفذ ١٠ مشاريع من مشاريع المساعدة في إزالة الألغام، بما في ذلك تقديم التدريب والمعدات. وستقدم أيضا ١٠٠ مليون دولار للاتحاد الأفريقي في شكل مساعدة عسكرية مجانية، وستقوم بنشر أول فرقة مروحيّات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا.

٢٧ - وفي ما يتعلق بتنظيم العمل، قال إن اللجنة ينبغي أن تتبع نهجا عمليا وعلميا وحكيماً بشأن ميزانية حفظ السلام. ولا يؤيد وفد بلده إجراء تخفيضات جزافية، وهو يرى وجوب عدم اقتطاع سنت واحد من الأموال التي تعد ضرورية. ولكن في الوقت ذاته ينبغي تعزيز الكفاءة؛ وينبغي أن تحسّن المنظمة استخدام الأموال التي تقدمها الدول الأعضاء. وفي ما يتعلق بالأموال التي ينبغي ألا تنفق، لا يجوز أن تصدر موافقة على إنفاق سنت واحد. وينبغي للأمانة العامة أن تكفل التنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات.

٢٨ - ومضى يقول إن شواغل البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات شرطة ينبغي مراعاتها تماماً. وإضافة إلى ذلك، فإن ولايات عمليات حفظ السلام وميزانيات كل منها ينبغي أن تحترم سيادة الدول المضيفة، وأن تعكس وجهات نظرها واحتياجاتها. فقد قدمت البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بقوات شرطة مساهمات هائلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وينبغي للمنظمة أن تسدد لها نفقاتها في حفظ السلام وأن تعطي الأولوية لمرشحيها لدى تعيين موظفين لعمليات حفظ السلام.

٢٩ - وأعرب عن قلق وفد بلده البالغ إزاء تأجيل النظر في الميزانية المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، قائلاً إن اللجنة ينبغي أن توافق عليها في أقرب وقت ممكن. وأعرب، أخيراً، عن أسفه لعدم إصدار الوثائق اللازمة في الوقت المناسب، وعن أمله في أن تتمكن اللجنة من إكمال عملها في الوقت المحدد.

٣٠ - السيدة آيبي آرثر (غانا): قالت إن وفد بلدها يشعر بالقلق إزاء تزايد حجم عمل اللجنة، وإزاء محدودية الوقت

المقرر للنظر في كل بند من بنود جدول الأعمال. وينبغي للوفود إجراء مفاوضات مفتوحة وشفافة تضم جميع الأطراف عند معالجة المسائل المعروضة على اللجنة خلال الوقت المخصص لذلك، وتجنب إجراء مفاوضات مغلقة في تشكيلات صغيرة.

٣١ - وأضافت قائلة إن إصدار الوثائق في الوقت المناسب لا يزال يشكل تحديا كبيراً ينبغي التصدي له من أجل تحقيق الفعالية في عمل اللجنة. ولا يزال هناك عدد من الوثائق، وخاصة تقارير اللجنة الاستشارية، لم تصدر بعد، على الرغم من أن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة قد بدأ. ويأمل وفد بلدها أن تكفل الأمانة العامة، في الدورات اللاحقة، التقيد بقاعدة الأسابيع الستة لتوزيع الوثائق المطلوبة، لأن ذلك أمر حيوي ليتوافر لوفد بلدها والوفود الصغيرة الأخرى وقت كاف لدراسة التقارير.

٣٢ - وواصلت حديثها قائلة إن نزاهة الأمم المتحدة مرهونة بقدرتها على إنجاز ولاياتها الأساسية بنجاح؛ ويشكل عدد كبير من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة عنصرا أساسيا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وباعتبار بلدها أحد البلدان العشرة الأوائل المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنه يظل ملتزماً بتنفيذ تلك الولاية الهامة. ولكن نظراً إلى تزايد شحة الموارد، ينبغي للمنظمة أن تستكشف السبل الكفيلة بتحسين الكفاءة والفعالية والمساءلة، مع كفالة توفير الموارد الكافية للبعثات.

٣٣ - ومضت تقول إن وفد بلدها سيعمل على نحو وثيق مع جميع الدول الأعضاء من أجل تعزيز بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وهي تشعر بالقلق لأن اللجنة لم تختتم أعمالها المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا، فضلا عن التقديرات المنقحة المتعلقة بإدارة الشؤون السياسية ونتائج اجتماعات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، التي تمثل أولوية عالية لوفد بلدها. وقد التزمت الدول الأعضاء، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ويشجع وفد بلدها جميع الأطراف المتفاوضة على كفالة تحقيق متابعة ناجحة.

٣٤ - واستطردت قائلة إن الموارد والقدرات، إضافة إلى الدعم السياسي، بالغة الأهمية لنجاح بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وتقع على عاتق اللجنة مسؤولية كفالة توافر الموارد الكافية في الوقت المناسب. واختتمت كلمتها قائلة إن وفد بلدها سيعمل على تعزيز الشراكة على الصعيد العالمي ومواصلة ما تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من أعمال هامة خلال العام المقبل.

٣٥ - السيد مينامي (اليابان): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعلى فعالية أدائها وكفاءته وخضوعه للمساءلة؛ وينبغي أن تكون ميزانية حفظ السلام هي الأولوية في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة.

٣٦ - وأضاف قائلاً إنه مما يؤسف له أن مسألة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي لا تزال معروضة على اللجنة. ويساور وفد بلده قلق شديد إزاء استمرار وجود مزاعم بحدوث استغلال جنسي واعتداء جنسي في بعض عمليات حفظ السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤيد بشدة سياسة عدم التسامح مطلقا في هذا الشأن. وهو يرحب في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، ويتطلع إلى تقديم ما يُستجد من معلومات.

٣٧ - وفي ما يتعلق بالتقديرات المنقحة، أكد ضرورة أن تـوفّرَ، في جميع الحالات، معلومات كافيةبصورة مسبقة، بما في ذلك معلومات عن الولايات والمسائل الإجرائية. وقال إن المقترحات المتعلقة بتوفير موارد إضافية ينبغي أن تكون

مستندة إلى ولايات محددة وافقت عليها الهيئات الحكومية الدولية، وأن تقدم بشأنها مسوّغات وافية، مع شرح للكيفية التي سيعاد بها تحديد أولويات استخدام الموارد المتوافرة. وكلّما اشتدت أهمية المسألة، زادت أهمية اتباع إجراءات سليمة بشأنها. ولا يمكن أن تتوصل الدول الأعضاء إلى اتخاذ قرارات صحيحة إلا إذا كانت المقترحات موثقة بالكامل ومستوفاة بمسوّغات، وتوافرَ وقت كاف لمناقشتها. وقال إن وفد بلده سيشارك في المفاوضات بطريقة بناءة من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال بحلول الموعد النهائي المقرر.

٣٨ - السيد ندوهورا (أوغندا): قال إنه يقدر العمل الهام الذي أنجزه الأفراد النظاميون والمدنيون الذين كرسوا حياتهم لصون السلام والأمن الدوليين تحت رعاية الأمم المتحدة، ويُعرب عن تقديره بوجه خاص لجميع أولئك الذين جادوا بأرواحهم.

٣٩ - ومضى يقول إن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بالمشاركة في جهود الوساطة وعمليات حفظ السلام الرئيسية المبذولة برعاية الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فالأمم المتحدة تقع عليها المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلام في العالم. وينص الفصل الثامن من الميثاق على أن تتولى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية صون السلام باسم المنظمة، ومن ثم فإن عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام هي عمليات يضطلع بها الاتحاد الأفريقي بتكليف من مجلس الأمن. لذا، لا يعقل ألا تكون بعثات الاتحاد الأفريقي مجهزة تجهيزا جيدا بمثل جودة تجهيز البعثات المضطلع بها تحت اشراف الأمم المتحدة مباشرة. وبالنظر إلى ارتفاع كثافة العمليات وقساوة البيئة، ينبغي أن يكون الإنفاق على الجندي العامل في الصومال أكبر من الإنفاق على أي جندي آخر في بعثات الأمم المتحدة. وينبغي أن تنظر المنظمة في إمكانية التبرع للصندوق الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لسد الفجوة الناجمة عن النقص في الدعم المقدم من المانحين.

٤٠ - وتحدث عن مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، فأعرب عن ترحيب وفد بلده بعرض الميزانية الأولى للمركز وقال إن الاستقلالية الإدارية والتنفيذية ستسهم إسهاما كبيرا في تبسيط وتحسين الإدارة والمساءلة وامتلاك زمام الأمور، وكذلك في التنسيق فيما بين البعثات المستفيدة وفي دعم البلدان المضيفة. وختم بالقول إن وفد بلده يأمل أن تعالج على النحو الكافي شواغل مجموعة الدول الأفريقية بشأن مقترحات ميزانيات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتمكين البعثات من أداء ولاياتها.

٤١ - السيد بوريتي (أنغولا): قال إنه ينبغي تعديل برنامج العمل على أساس توافر الوثائق والتقدم المحرز في المفاوضات.

٤٢ - وذكر أن حكومة بلده ما زالت تؤيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو يُعرب عن تقديره لجميع الأفراد الذين ضحوا بأرواحهم أثناء قيامهم بعملهم خدمة للسلام.

٤٣ - وقال إنه مما يؤسف له أن هناك وثائق عديدة قدمت في وقت متأخر، من بينها تقرير اللجنة الاستشارية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا، إضافة إلى تقارير هذه اللجنة عن عمليات حفظ السلام المقرر النظر فيها.

٤٤ - وقال إن مصداقية الأمم المتحدة تتوقف على قدرتها على تنفيذ ولاياتها. ففي عصر تزداد فيه شحة الموارد، تستدعي الحاجة اتخاذ تدابير لتعزيز المساءلة وزيادة الكفاءة والفعالية. غير أنه يجب في الوقت نفسه تزويد البعثات بالموارد اللازمة للاضطلاع بولاياتها. فقد تغيرت طبيعة النزاع في السنوات الأخيرة، ويجب تزويد حفظة السلام بأفضل أدوات التعامل مع الحقائق الجديدة التي أصبحت

قائمة على أرض الواقع ومع التحديات الناشئة في مجال السلام والأمن.

٤٥ - وأكد أن جميع المداولات ينبغي إجراؤها بطريقة مفتوحة وشاملة وشفافة؛ وينبغي أن تمتنع اللجنة عن إجراء مفاوضات في تشكيلات صغيرة، فهي ممارسة غير فعالة تشيع أجواء من انعدام الثقة فيما بين الوفود. وينبغي أن تنأى اللجنة بنفسها عن أي ممارسات تقوِّض جوهر العمليات الحكومية الدولية التي يجب أن تدافع اللجنة عنها وتتمسك بها. ويلتزم وفد بلده بتحسين أداء اللجنة وسوف يعمل مع الوفود الأخرى من أجل استكشاف السبل الكفيلة بزيادة كفاءتها. وقال إنه يأمل أن تتمكن اللجنة من التوصل في الوقت المناسب إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا.

٤٦ - السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن عمليات حفظ السلام تواصل العمل في بيئات صعبة وخطرة. ويثني وفد بلدها على المنظمة لجهودها الرامية إلى التصدي للتحديات الأمنية والنزاعات والتهديدات المتغيرة، ويُعرب عن تقديره لأولئك الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام.

٤٧ - ومضت تقول إن ميزانيات حفظ السلام ينبغي أن تعكس الاحتياجات الفعلية، وأن تستند إلى افتراضات تخطيط واقعية وأن تتضمن مبادرات إدارية حصيفة. ويرحب وفد بلدها بالكثير من المبادرات التي اضطلع بها الأمين العام لكفالة أن تتناسب الموارد مع الولايات، ومن بينها التقييمات الاستراتيجية للبعثات، واستعراضات ملاك الموظفين المدنيين، والدراسات المتعلقة بالقدرات العسكرية. وهو يشجع الأمانة العامة على مواصلة تنفيذ نظام أوموجا ومفهوم الخدمات المشتركة، والتركيز على جني فوائد من تلك المبادرات، وتطوير المعلومات اللازمة لتسيير العمل بما يحقق فعاليته.

ويهتم وفد بلدها اهتماماً خاصاً بكفالة عرض وتبرير تكاليف التشغيل وتكاليف التوظيف على نحو سليم.

٤٨ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها سيدرس بعناية مقترحات الأمين العام الداعية إلى تخصيص مبلغ ٨,٢٥ بلايين دولار للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ يغطي ١٤ بعثة من بعثات حفظ السلام ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، فضلا عن حساب الدعم، ومراكز الخدمات العالمية والإقليمية وسلطات دعمها اللازمة لتحقيق كامل إمكاناتها. وذكرت أنها تطلب مدها بمزيد من المعلومات عن حالات النقص في الإنفاق المبلغ عنها في تقرير الأداء للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد وجه مجلس مراجعي الحسابات الانتباه في هذا الصدد إلى مواطن الضعف التي لا تزال تعتري الإدارة، بما في ذلك استخدام افتراضات غير واقعية في وضع الميزانية، وعدم كفاءة إدارة الأصول واستخدام الأصول الجوية على نحو دون الوجه الأمثل.

٤٩ - وذكرت أن المسائل المعروضة على اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة تشمل، إضافة إلى مسائل الميزانية المحددة زمنياً، جهود الإصلاح المتعلقة بمجال حفظ السلام التي نشطها الفريق المستقل الرفيع المستوى الذي أنشئ في الآونة الأخيرة وهو الفريق المعني بعمليات حفظ السلام وخطة الأمين العام لتنفيذ توصياته، إضافة إلى استعراض السنوات العشر لهيكل بناء السلام والدراسة العالمية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وتمثل هذه المسائل خريطة طريق ترشد الدول الأعضاء إلى سبل زيادة فعالية التصدي لتحديات السلام والأمن الدوليين والاستفادة من أوجه التآزر فيما بينهما. ويتطلع وفد بلدها إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز تلك الإصلاحات الرئيسية من خلال قرار شامل لمعالجة قضايا من قبيل تمكين الميدان، وتعزيز الأداء، وزيادة استخدام

التكنولوجيا، وتحسين أداء الخدمات الطبية، وتعزيز إدارة البيئة. وينبغي أن تنظر اللجنة أيضا في سبل معالجة الوساطة في النزاعات ومنع النزاعات.

٥٠ - وأردفت قائلة إن أفراد حفظ السلام يجب أن يتقيدوا بأعلى معايير السلوك والأداء، فهذا عامل حيوي لنجاح الإصلاح والحفاظ على الدعم المقدم إلى الأمم المتحدة. ويود وفد بلدها أن يرى تدابير مساءلة أقوى لمكافحة الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، ويؤيد المبادرات التي اتخذها الأمين العام في هذا الصدد.

٥١ - وختمت بالقول إن النظر في البنود التي لا تتعلق مباشرة بحفظ السلام أو بأنشطة السلام ينبغي ألا يمنع اللجنة من إتمام أعمالها المتصلة بحفظ السلام في الوقت المحدد.

٥٢ - السيد خاليزوف (الاتحاد الروسي): قال إن الجزء الثاني من الدورة المستأنفة يركز تقليديا على تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأمام اللجنة عدد كبير من التقارير عن هذا الموضوع عليها أن تنظر فيها ضمن إطار زمني محدود. غير أن وفد بلده يقر بما أبداه العديد من الوفود من اهتمام بمناقشة موضوع هام آخر في الجزء الحالي من الدورة - هو الآثار المترتبة في الميزانية على التدابير الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ - ومستعد للسعي إلى إيجاد نهج بناء لتناول هذه المسألة.

٥٣ - وذكر أن ميزانيات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والدعم الميداني المرتبط بها قد تزايدت في السنوات الأخيرة بحيث أصبحت تزيد الآن عن ٨ بلايين دولار. وعلى الرغم من أن الأمانة قد بذلت جهودا كبيرة من أجل خفض التكاليف، لا تزال الدول الأعضاء بحاجة إلى تحديد مجالات النشاط التي يمكن تحقيق وفورات إضافية فيها. ويتضح من تقارير مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية واللجنة الاستشارية جميعها أنه لا يزال هناك متسع لتحسين الأداء والفعالية في بعض المجالات. غير أن إبقاء النفقات عند مستواها الأمثل ينبغي ألا يؤثر سلباً على تنفيذ الولايات المعتمدة.

٥٤ - وقال إن وفد بلده يشعر، في ما يتعلق بمسائل حفظ السلام الشاملة، بالقلق إزاء استخدام المركبات الجوية بدون طيار في البعثات الميدانية. ويقول تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/70/5 (Vol II)) إن التكنولوجيا المكلفة ليست فعالة بشكل خاص. ولوفد بلده شواغل جدية بشأن تنفيذ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، ولا يفهم الممارسة المتمثلة في إطلاق مشاريع تجريبية جديدة كجزء من هذه الاستراتيجية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، عندما يكون الموعد النهائي لتنفيذ الاستراتيجية قد انقضى بالفعل. وإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مبررات أكثر تفصيلا لطلبات تخصيص موارد إضافية لمشاريع حماية البيئة. وقد أبدى مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية عددا من الانتقادات المتعلقة باستخدام الموارد المخصصة لتلك الأغراض. وينبغي أن تكون هذه الطلبات مرتبطة ارتباطا واضحا بتقويم أوجه القصور القائمة. وأخيراً، يجب اتخاذ تدابير بمقتضى عقد مع المنظمة لضمان أمن أفراد الطاقم الجوي العاملين أثناء أدائهم لالتزاماتهم التعاقدية. ووصف المعلومات المقدمة بشأن هذا الموضوع في تقرير الأمين العام (A/70/749) بأنها غير كافية وغير مقنعة.

٥٥ - السيد سانشيز أسكوي (كوبا): طلب معلومات عن إمكانية تمديد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة حتى حزيران/يونيه.

٥٦ - وقال إن الدول الأعضاء ينبغي إبلاغها بالتكلفة اليومية لخدمات المؤتمرات، بما فيها الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، ليتسنى للجنة أن تبت في الأمر. ولهذه المعلومات أهمية خاصة في ضوء توافر خدمات الترجمة الشفوية، وهي

مطلوبة كي تتمكن اللجنة الخامسة من تحديد ما إذا كان من الحكمة التمديد حتى حزيران/يونيه.

٥٧ - وتساءل عما إذا كانت ستتسنى إتاحة مترجمين تحريريين ومترجمين شفويين من إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لتغطية أي اجتماعات إضافية، وإلا ينبغي للأمانة العامة أن تبيّن تكلفة توظيف مترجمين تحريريين وشفويين إضافيين. ويريد وفد بلده أيضا معرفة كيف سيتأثر عمل لجنة البرنامج والتنسيق إذا مُدد الوقت المسموح به لإنجاز برنامج عمل اللجنة الخامسة، وما إذا كان من الضروري في هذه الحالة تعيين موظفي خدمات المؤتمرات إضافيين نظرا لأن نفس الأفراد يقدمون الدعم إلى كلتا اللجنتين.

٥٨ - الرئيس: قال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في إقرار برنامج العمل المقترح على أساس أنه ستجرى أثناء الدورة تعديلات عليه حسب الضرورة.

٥٩ - وقد تقرر ذلك.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا (A/70/609 و A/70/742/Add.9 و A/70/779)

٦٠ - السيدة بارتسيوتاس (المراقب المالي): عرضت تقريري الأمين العام عن أداء ميزانية قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/609)، وميزانية القاعدة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/779)، فقالت إنه تماشيا مع إستراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، أعيد تشكيل القاعدة لتصبح مركز الخدمات العالمي، الذي كُلف بضمان فعالية البعثات الميدانية. وقد بلغت المصروفات الفعلية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ ما قيمته ٦٦,٥ مليون دولار، وهو ما يمثل معدل تنفيذ للميزانية قدره ٩٤,٥ في المائة. أما الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ فقد بلغت ٨٥,٥ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٧,٤ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يُعزى إلى إدراج التكاليف المتكررة لتكنولوجيا المعلومات وترخيص البرمجيات المتصلة بنظام أوموجا، وهي التكاليف التي كانت تُمول في السابق من ميزانيات بعثات حفظ السلام؛ والتطبيقات المركزية مثل إدارة علاقات العملاء والمساهمات بالقوات؛ وإلى استبدال مخزونات النشر الاستراتيجي المتقادمة عملا في ذلك بقرار الجمعية العامة ٢٩٢/٥٦. وأوضحت أنه تم إلغاء أربع وظائف في قدرة الشرطة الدائمة وخمس وظائف في دائرة التدريب المتكامل، وسيستعاض عنها بوظائف في نيويورك، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي بأوغندا، في إطار حساب الدعم. وتم تحويل إحدى عشرة وظيفة مؤقتة إلى وظائف ثابتة، ونُقلت وظيفة رئيس دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية إلى فالنسيا، اسبانيا.

٦١ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/742/Add.9) فقال إن الدراسة الشاملة التي طلبتها الجمعية العامة بشأن نشر مركز الخدمات العالمي في موقعين لم تكتمل بعد. وقد أوصت اللجنة الاستشارية الأمين العام بأن يكفل أن يتناول تحليله التحديات التنظيمية والإدارية والتشغيلية والآثار المالية والمتعلقة بالموارد البشرية المترتبة على نشر دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في موقعين، وبأن يقدم دراسة شاملة منقحة في وثيقة الميزانية القادمة.

كما أوصت بأنه، ريثما تتخذ الجمعية العامة إجراءاتها لاحقا، يجب أن تتقيد القرارات المتعلقة بالاحتياجات التشغيلية للدائرة بقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها. وتوصيات اللجنة الاستشارية تعارض معظم مقترحات الأمين العام بشأن نقل الوظائف أو إعادة انتدابها بين بريندیزي وفالنسيا.

٦٢ - واستطرد يقول إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية العامة إجراء مراجعة للحسابات لتوضيح اقتراح شطب مخزونات النشر الاستراتيجي المتقادمة، وطلب ٥ ملايين دولار على مدار مدة عامين لتجديد المخزونات، وإجراء تقييم مستقل لاستعراض المخزونات ولدورانها. وقبل تجديد المخزونات، يجب أن تتلقى الجمعية العامة تأكيدات بتنفيذ إجراءات لضمان سلامة استخدام المخزونات ودورانها، وتجنب حدوث عمليات شطب في المستقبل.

٦٣ - وفيما يتعلق بتوحيد التكاليف المتكررة لدعم نظام أوموجا في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، أوضح أن جميع كيانات الأمانة العامة تشترك في استخدام نظام أوموجا ونظم إدارة المشاريع الأخرى، وأنه يجب تقاسم التكاليف بشفافية بين جميع المستخدمين ومصادر التمويل. وقال إن الأمين العام ينبغي أن يقدم، في تقريره المرحلي المقبل عن تنفيذ إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تفاصيل عن إطار لاسترداد التكاليف على نطاق الأمانة العامة لنظم إدارة المشاريع التي تستضيفها دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وينبغي وضع إطار لإدارة أداء خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، يتضمن خطوطا واضحة للمسؤولية والمساءلة.

٦٤ - ومضي يقول إنه بانتظار توضيحات بشأن التعليقات الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية عن حساب دعم عمليات حفظ السلام (A/70/837)، توصي اللجنة بعدم نقل دائرة التدريب المتكامل إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وبعدم إلغاء الوظائف الخمس المتصلة بذلك في قاعدة اللوجستيات. وأي نموذج لتوسع القاعدة يجب أن يأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لأنشطتها، التي تختلف عن خصائص المركز القائم في عنتيبي، وينبغي أن يتيح تكيف قدراتها مع التغيرات في حجم أنشطة حفظ السلام. واختتم حديثه بقوله إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف الثابتة والمؤقتة، والاستشاريين، والسفر الرسمي، وشراء المركبات، وتجديد مخزونات النشر الاستراتيجي ستؤدي إلى خفض مقداره ٢,٧ مليون دولار في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦ /٢٠١٧.

٦٥ - السيدة وايراتبانيج (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن هناك حاجة إلى تحسين فعالية أداء قاعدة اللوجستيات، التي تعتبر كفاءة عملها أمرا ضروريا لدعم حفظ السلام. وستلتمس المجموعة الحصول على معلومات إضافية عن الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية بشأن دائرة تكنولوجيات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية و لم يتناولها الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة للقاعدة (A/70/779). وينبغي وضع إطار لإدارة أداء خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة، يتضمن خطوطا واضحة للمسؤولية والمساءلة. والتعيين المقترح لمرفق فالنسيا لا يتفق مع اقتصار استخدامه على أغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوخيا لتحسين الشفافية عملا بالقرار ٣٠٩/٦٩، ينبغي عرض المعلومات المتعلقة بموقع الوظائف من خلال خرائط تنظيمية تميز بوضوح بين بريندیزي وفالنسيا. وبصرف النظر عن الاختلافات بين أنشطة مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وأنشطة قاعدة اللوجستيات، ينبغي أن يقدم الأمين العام مقترحات بشأن إمكانية توسع أنشطة القاعدة.

٦٦ - واستطردت تقول إن المجموعة تتطلع إلى تقرير الأمين العام بشأن عائد الاستثمار في مركز العمليات الجوية الاستراتيجية. وستطلب المجموعة أيضا أن توضح لها أدوار قاعدة اللوجستيات ومركز الخدمات الإقليمي وإدارة الدعم الميداني في إدارة العمليات الجوية في البعثات الميدانية. والمجموعة يساورها القلق لفقدان ٥ ملايين دولار في شكل معدات متقادمة، وستطلب توضيحا بشأن إدارة مخزونات النشر الاستراتيجي، بما في ذلك قدرات الموظفين اللازمين لتجهيزها، وتتطلع إلى تلقي تقرير شامل من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن هذه المسألة. واختتمت كلمتها بقولها إن المجموعة تؤيد استخدام القدرات الداخلية بدلا من الاستعانة باستشاريين خارجيين.

الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/552 و A/70/829)

٦٧ - السيدة بارتسيوتاس (المراقب المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن الوضع المالي المحدَّث لبعثات حفظ السلام المنتهية، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/552) فقالت إنه كانت لدى ٢١ بعثة من بعثات حفظ السلام المنتهية الست والعشرين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ فوائض نقدية يبلغ إجماليها ٧٠ مليون دولار، بينما كان لدى البعثات الخمس المتبقية عجز نقدي يبلغ إجماليه ٨٦,٥ مليون دولار. وهناك مبلغ قدره ٦٣ مليون دولار مستحق للبلدان المساهمة بقوات لحين تلقي الاشتراكات المقررة غير المسددة. ولما كانت الجمعية العامة قد أجلت، منذ دورتها السادسة والستين، النظر في مقترحات الأمين العام لمعالجة المستحقات المتأخرة للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات وطلبات التوريد من البعثات المنتهية ذات العجز النقدي، فإن التقرير يتضمن معلومات تستكمل المعلومات المالية الواردة في التقارير السابقة، وليس مقترحات جديدة.

٦٨ - ومضت تقول إن الفوائض النقدية لدى البعثات المنتهية قد استخدمت للتخفيف من حالات النقص في عمليات عاملة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وانخفض حجم الاقتراض في أوقات الذروة، التي عادة ما تكون في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، من ٥٧ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣٠ مليون دولار في تموز/يوليه ٢٠١٥. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كان رصيد الاقتراض الداخلي فيما بين البعثات يبلغ ٢٨,٥ مليون دولار.

٦٩ - واستطردت تقول إن سيولة العمليات النشطة لا ترتبط ارتباطا مباشرا بالفوائض النقدية في البعثات المنتهية، ولكن نظرا لمشاكل السيولة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، يقترح الأمين العام أن تأذن الجمعية العامة بالاقتراض المؤقت فيما بين البعثات العاملة. وثمة خيار آخر هو إنشاء صندوق رأس مال متداول لحفظ السلام، على غرار الصندوق القائم للميزانية البرنامجية. وإذا لم تتم الموافقة على أي آلية جديدة، سيُطلب إلى الجمعية العامة السماح بالاحتفاظ بصافي الرصيد النقدي البالغ ٧٠ مليون دولار المتاح في بعثات حفظ السلام الـ ٢١ المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٧٠ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/70/829) فقال إن اللجنة الاستشارية تكرر ملاحظاتها وتوصياتها بشأن المقترحات الواردة في تقارير

الأمين العام الأربعة السابقة بشأن هذه المسألة، التي قررت الجمعية العامة إرجاء النظر فيها إلى الدورة الحالية، إلى جانب تقارير اللجنة الاستشارية ذات الصلة. وقال إن الوضع النقدي لبعثات حفظ السلام المنتهية قد تحسن، وينبغي أن تعاد أولا بأول الفوائض بالكامل المتاحة لقيدها لحساب الدول الأعضاء. وقد انخفض الاقتراض القصير الأجل من الفوائض، وهو ما يمكن أن يعزى إلى أن الاشتراكات المقررة شهدت تحسنا في تسديدها في الوقت المحدد. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يُعاد إلى الدول الأعضاء أي فائض عن المبلغ المُحتفظ به لتغطية الاحتياجات النقدية المؤقتة للبعثات العاملة.

٧١ - واستطرد يقول إن اقتراح الأمين العام أن تأذن الجمعية العامة باقتراض محدود فيما بين البعثات العاملة، أو بإنشاء صندوق رأس مال متداول لحفظ السلام بمبلغ قيمته ١٠٠ مليون دولار كبديل لذلك، لا يعالج التأخر في سداد الاشتراكات المقررة أو استخدام مساهمات الدول الأعضاء المسددة في الوقت المحدد لتغطية التزامات الدول الأعضاء التي لم تُسدد بعد. وينبغي أن يستكشف الأمين العام خيارات معالجة التأخر في السداد. وتوصي اللجنة الاستشارية بتقديم ميزانيات محدثة للبعثات، تتضمن الفوائض النقدية، إلى الجمعية العامة عند نظرها في تقرير الأمين العام.

٧٢ - السيد تشامغلونغرسدر (تايلند): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن القلق يساور المجموعة إزاء العجز النقدي في عدة بعثات منتهية لحفظ السلام. فالدول الأعضاء ملزمة بموجب الميثاق بسداد اشتراكاتها المقررة بالكامل، دون قيد أو شرط، وفي الوقت المناسب. ويجب معالجة الاحتياجات النقدية لعمليات حفظ السلام معالجة سليمة، مثلما يجب معالجة المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة فيما يتعلق ببعثات حفظ السلام المنتهية، بغض النظر عن العجز النقدي في هذه البعثات. وقد طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٣/٦٥، إلى الأمين العام أن يقدم مقترحات لحل هذه المسألة. وبالنظر إلى أن المبالغ المستحقة قد طال انتظارها، كما قُدم العديد من المقترحات بشأنها، فإن تسديد المدفوعات بالكامل إلى الدول الأعضاء، وخاصة البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، هو الحل الأكثر جدوى.

البند ١٥١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/70/604 و A/70/712 و A/70/742/Add.12)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/70/602 و A/70/740 و A/70/742/Add.4)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/70/595 و A/70/719 و A/70/742/Add.11)

البند ١٦١ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/70/572 و A/70/695 و A/70/742/ADD.1)

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/70/571، A/70/699 و A/70/742/Add.8)

٧٣ - السيدة بارتسيوتاس (المراقب المالي): عرضت تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/604) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/712) لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى،

فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ ٩٣١,١ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ١٤,٤ في المائة عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥ /٢٠١٦. ومع دخول البعثة في السنة الثالثة والأخيرة من مرحلة تأسيسها، يعكس الاقتراح الجهود التي تبذلها البعثة للوصول إلى المستوى الكامل لنشرها ولهيكلها الأساسي، بما في ذلك زيادة أعداد القوات وأفراد الشرطة بما يتماشى مع الزيادة في القوام المأذون به، مع زيادة الموظفين المدنيين وارتفاع مستوى تكاليف التشغيل.

٧٤ - وعرضت بعد ذلك تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/602) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/740) لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، التي تبلغ ٣٤٦,٩ مليون دولار، تمثل انخفاضا قدره ٨,٨ في المائة مقارنة باعتمادات الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعزى إلى تقليص حجم البعثة، بإلغاء ١٧٧ وظيفة ثابتة ومؤقتة وإغلاق المكاتب الإقليمية في غوناييف والمقاطعة الغربية. وقد قدمت البعثة في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ الدعم للانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ وستحدد هذه العملية الانتخابية بيئة العمل التي ستعمل فيها البعثة مستقبلا.

٧٥ - وعرضت بعد ذلك تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/595) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/719) لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، التي تبلغ ٢٠٥,١ ملايين دولار، تمثل انخفاضا قدره ٤٠,٥ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعكس تقليص حجم قدرة القوات وأفراد الشرطة وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٣٩ (٢٠١٥)، وما يترتب على ذلك من خفض لعدد الموظفين المدنيين ولمستوى التكاليف التشغيلية. ويتمثل التحدي الأعظم للبعثة في نقل المسؤوليات الأمنية إلى حكومة ليبريا.

٧٦ - وعرضت بعد ذلك تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/572) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/695) لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، التي تبلغ ٤٧,٧ مليون دولار، تمثل انخفاضا قدره ٧,٧ في المائة بالمقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعزى إلى استخدام معامل شغور أعلى في حساب تكاليف الأفراد العسكريين في ضوء الوضع الأمني في منطقة العمليات.

٧٧ - وعرضت بعد ذلك تقرير أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/70/571) والميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/699) لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل)، فقالت إن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ تبلغ ٤٩٩,٤ مليون دولار، أي بانخفاض قدره ١,٤ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهو ما يعزى إلى انخفاض الاحتياجات للأفراد العسكريين وانتهاء الاستعانة بمصادر خارجية لخدمات البناء ومولدات الكهرباء. وتعكس الميزانية مقترح تحويل ١١ وظيفة دولية إلى وظائف وطنية.

٧٨ - السيد رويز ماسيو (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق

الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/70/742/Add.12) فقال إن مجلس مراجعي الحسابات أثار مسائل تتعلق بالتخطيط وتقديرات ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، عندما كانت البعثة في طور البدء. وكان ينبغي أن تبين بوضوح مبررات عمليات النقل المقترحة، بما أن الميزانية وضعت استنادا إلى إطار يقوم على أساس النتائج. وسيترتب على توصيات اللجنة الاستشارية إجراء تخفيض قدره ١,٨ مليون دولار في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/70/712) المقترحة من الأمين العام. وتعكس المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ إنشاء ٢١٠ وظائف ثابتة ومؤقتة، وإلغاء ٧٧ وظيفة أخرى، واستبعاد الوظائف الـ ٤٤ التي أدرجت في ميزانية الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ كمساهمة من البعثة في مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي قدمتها له بوصفها بعثة من البعثات المستفيدة من خدماته. ووفقا لما ذكره الأمين العام، فإن الزيادة المقترحة في عدد الموظفين المدنيين ستلبي متطلبات المرحلة الأخيرة من برنامج إنشاء البعثة.

٧٩ - وقال إن العمليات الحسابية للتكاليف المتصلة باقتراح نشر منظومات جوية غير مأهولة وغيرها من معدات المراقبة ليست واضحة. وإضافة إلى ذلك، فإن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لا تعكس الاحتياجات من الموارد الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٢٢٦٤ (٢٠١٦) الذي يأذن بنشر ٦٨ ضابطا إضافيا من ضباط الإصلاحيات. وقد أُبلغت اللجنة الاستشارية بأن الأثر المالي المترتب على الزيادة يمكن أن يصل إلى ٣ ملايين دولار. وسترصد الأمانة العامة عن كثب الاحتياجات من الموارد وستضع في الاعتبار في توزيع الموارد أولويات البعثة الأوسع نطاقاً.

٨٠ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (A/70/742/Add.4) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ والتخفيضات في عدد الموظفين المدنيين، مع ثقتها في أن البعثة ستكون قادرة على دعم حكومة هايتي في العملية الانتخابية وفي مساعدة الموظفين الذين يشملهم تخفيض ملاك البعثة من الموظفين. والتخفيض المقرر في عدد ساعات الطيران ينبغي ألا يؤثر سلبا على قدرة البعثة في مجال النقل الجوي. وينبغي أن يرد في الجزء الموضوعي من الميزانية بيان الدعم المقدم إلى الحكومة من أجل بسط سيادة القانون بدلا من إيراده في بند التكاليف التشغيلية؛ وينبغي أن يقدم الأمين العام معلومات بهذا الشأن في تقارير الأداء ذات الصلة.

٨١ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/70/742/Add.6) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام. وينبغي للبعثة، مع تقليص قوامها، أن تحد من آثارها البيئية، وذلك على النحو المطلوب في القرار ٦٩/٣٠٧.

٨٢ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (A/70/742/Add.6) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإحداث تخفيض طفيف في الموارد المقترحة للسفر افي مهام رسمية في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

٨٣ - وعرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/70/742/Add.8) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بإجراء تخفيض بنسبة قدرها ٥ في المائة في الموارد المقترحة للسفر في مهام رسمية لأن المعلومات الدعمة المطلوبة لم ترد و لم تتسن دراسة الموضوع على النحو السليم. ونظرا لأن الموارد المخصصة للتدريب لم تستغل استغلالا كاملا في الفترات المالية السابقة، فإنه ينبغي تقليص الموارد

المدرجة تحت هذا البند إلى ما يعادل المبلغ الذي أنفق في السنة السابقة. وتوصي اللجنة الاستشارية بإطلاع الجمعية العامة على السبب المنطقي الذي تم على أساسه الرجوع عن قرار الاستعانة بمصادر خارجية لتقديم خدمات البناء وصيانة المولدات الكهربائية، والذي أدى إلى إلغاء ٤٨ وظيفة هندسية، وبأن ترفق بذلك مقارنة تشمل كلا من التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة.

٨٤ - السيد كيسوكا (جمهورية تترانيا المتحدة): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن تقديره لأفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم. وقال إن المجموعة تحيط علما بأداء الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ وبالنفقات المتوقعة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وقد بلغت ٩٦,٧ في المائة نسبة الأداء المالي للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ لعمليات حفظ السلام العاملة، ومركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي، وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، وحساب الدعم، التي خصص لها مبلغ قدره ٨,٥ بلايين دولار. وسترحب المجموعة بتقديم تفاصيل عن تفاصيل تنفيذ الميزانية في ما يتعلق بالمرافق والبنية التحتية، والسكن، والتوظيف، وإدارة الموارد البشرية، والخدمات الطبية، والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسداد نفقات القوات والمعدات، ومبادرات الإصلاح.

٨٥ - وتبلغ الموارد المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ لبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ٨,٢٥ بلايين دولار، أي بانخفاض قدره ٠,٣ في المائة مقارنة بالفترة ٢٠١٥/٢٠١٦. وتعلق المجموعة أهمية كبيرة على تخصيص موارد كافية لعمليات حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا، من أجل الاضطلاع بولاياتها، مع مراعاة الظروف الفريدة التي تبرر تلك الولايات وضخامة التحديات التي تفرضها العمليات الميدانية. وسترحب المجموعة بمدها بتفاصيل الافتراضات التي تقوم عليها ميزانية كل بعثة ومدى توافق الموارد المقترحة مع الوفاء بالولايات المعهود بها إليها.

٨٦ - وأضاف قائلا إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين، مع اضطلاع الترتيبات والوكالات الإقليمية بدورها في هذا الصدد، على نحو يمتثل للميثاق. غير أن بعثات دعم عمليات حفظ السلام التي تديرها منظمات إقليمية ودون إقليمية بموافقة مجلس الأمن، كما هو الحال بالنسبة لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، لا تلقى نفس المعاملة التي تلقاها البعثات التي تديرها الأمم المتحدة. وعملا بالوثيقة الختامية لاجتماع القمة للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي عقد في جيبوتي في شباط/فبراير ٢٠١٦، ينبغي للأمم المتحدة أن تدعم البعثة عن طريق مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال، ولا سيما من خلال ضمان تسديد تكاليف قوات البعثة والمعدات المملوكة للوحدات بنفس الطريقة المتبعة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢) و ٢٠٩٣ (٢٠١٣) و ٢١١١ (٢٠١٣).

٨٧ - وذكر أن المجموعة، عند التدقيق في مقترحات الميزانية، لن تتعامل مع مسألة النظر في ميزانيات حفظ السلام على أنها عملية لتخفيض التكاليف، بل على أنها عملية تتعلق بما إذا كان تنفيذ الولايات وتخصيص الموارد واتباع السياسات قد تم على نحو مسؤول. وسترصد المجموعة المسائل الشاملة كمسألة دعم البعثات، وتنفيذ مشروع أوموجا، وفترة ما بعد استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، والمرافق والبنية التحتية، والرقابة

والمسائل الأخلاقية، وسلاسل الإمدادات، وإدارة البيئة والنفايات، والمسائل المتصلة بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وينبغي أن تجري اللجنة أعمالها بطريقة شفافة وشاملة. وتشجع المجموعة الوفود على تجنب الأساليب التي يمكن أن تؤثر سلبا على عمل اللجنة والسكان في مناطق البعثات.

٨٨ - السيد فيرمين (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقال إن الجماعة تؤكد من جديد تضامنها مع هايتي وتسلم بأهمية الجهود الدولية الرامية إلى دعم الأولويات الوطنية للبلد وسيادته. وقد ساهمت الدول الأعضاء في الجماعة بمعظم أفراد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي العسكريين وأفراد شرطتها، وتقدم لها خدمات التعاون التقني والمساعدة الإنسانية والأفرقة الطبية. والبعثة أساسية لإحلال الاستقرار وبسط سيادة القانون وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما من خلال أنشطة التعمير التي تكفلت بها في أعقاب زلزال عام ٢٠١٠. وتتطلب التحديات التي تواجه هايتي التزاما ثابتا من جانب الأمم المتحدة حتى مع انتقال مهام البعثة إلى حكومة البلد. فقلة منعة البلد إزاء الأزمات الإنسانية، والعنف الاجتماعي، والمشاكل الصحية تؤكد دور البعثة الحيوي، الذي يعزز المؤسسات، والأمن القومي، والحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، وأمن الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين.

٨٩ - وأضاف قائلا إن وفد بلده سوف ينظر على نحو متعمق في التخفيض المقترح في ميزانية ٢٠١٦/٢٠١٧ بغرض التأكد من توافر الموارد اللازمة للبعثة للاضطلاع بولايتها. فهو يرفض التخفيضات الجزافية في مواردها. فالميزانية، مثلها مثل ميزانيات سائر بعثات حفظ السلام، ينبغي أن تستند إلى الحالة السائدة على أرض الواقع وإلى ولاية مجلس الأمن بدلا من استنادها إلى حدود قصوى مصطنعة. وينبغي أن تتلقى البعثة الموارد اللازمة لتقديم الدعم التقني واللوجستي والأمني خلال العملية الانتخابية. وستطلب الجماعة تفاصيل بشأن الاقتراح الداعي إلى حل قسم المساعدة الانتخابية، الأمر الذي يستتبع إلغاء وظائف كثيرة وربما يؤثر سلبا على تنفيذ ولاية البعثة. وقد أثبتت برامج الحد من العنف المجتمعي والمشاريع السريعة الأثر أنها ضرورية لتحقيق سلام واستتباب أمن تتوافر لهما مقومات الاستمرار. وتحديداً، فقد حسنت المشاريع السريعة الأثر العلاقات بين البعثة والأهالي، وينبغي أن تستمر بما يتماشى مع أولويات الحكومة الهايتية. وإحداث تخفيض بنسبة قدرها ٢٥ في المائة في الموارد المخصصة لهذه المشاريع قد يؤثر سلبا على تنفيذها. ويشعر وفد بلده بالقلق أيضا لأن التخفيضات في النقل الجوي يمكن أن تؤثر على الإجلاء الطبي، علما بأن الجمعية العامة قد طلبت، في قرارها ٢٩٩/٦٩، إلى الأمين العام إجلاء ذوي الحالات الطبية والمصابين إلى مستشفيات من المستوى الرابع.

٩٠ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): قال إن نشر قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أمر اقتضاه احتلال إسرائيل للجولان السوري ورفضها التقيد بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الداعية إلى الانسحاب الكامل إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن ثم، فإن مسؤولية تمويل القوة تقع على عاتق الطرف المعتدي، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د إ-٤) وللمبدأ القانوني الذي يُحمِّل مسؤولية جبر الضرر على الطرف الذي تسبب في إحداثه.

٩١ - ومضي يقول إن تقارير الأمين العام يجب أن تكون محايدة غير مسيسة وأن تعكس الواقع، لكن تقرير أداء

الميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ (A/70/572) والميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ (A/70/695) تجاهلا سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب برافو، أي أنشطة الجماعات الإرهابية التي تستهدف المؤسسات والبنية التحتية في جميع أنحاء الأراضي السورية، بما في ذلك منشآت القوة، كما ذكر الأمين العام في موضع آخر من تقريره. وتجاهل التقريران أيضا الأنشطة العسكرية الإسرائيلية التي تدعم الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة، مع ما يترتب على ذلك من زيادة حدة التوتر في المنطقة الفاصلة، على حساب أمن أفراد القوة وعملها. فالدور الفاعل لقوات الاحتلال في الاعتداءات المرتكبة ضد القوة أتاح لهذه الجماعات الإرهابية أن تنتقل بحرية وأن تختطف أشخاصاً من أفراد حفظ السلام التابعين للقوة وأن تطلق النار على هؤلاء الأفراد وعلى مواقعهم، دون تحمُّل أي مسؤولية عن الضرر. وتشير تقارير الأمين العام بصورة غامضة إلى قيام الجماعات الإرهابية ”في عمل عدائي بالاستيلاء على موقع للقوة واحتجاز أفراد من حفظة السلام“، غير أنها لا تشير إلى ضلوع جبهة النصرة، المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، ولا تدرجها في القائمة الموحدة للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن للأمم المتحدة.

٩٢ - وذكر أن هذه الجماعات قامت، بدعم من المحتل الإسرائيلي، بمهاجمة القوات السورية انطلاقا من المواقع التي هجرتها القوة. ويجب أن تعود القوة إلى مواقعها في أقرب وقت ممكن: وقد عرضت حكومة بلده تقديم مساعدة لنشرها وهي تعمل من أجل طرد الإرهابيين من المنطقة الفاصلة. والحالة خطيرة ويجب معالجتها دون إبطاء، حيث إن إدارة عمليات حفظ السلام تجاهلت في السنوات الأخيرة تحذيرات حكومة بلده.

٩٣ - وأردف قائلا إن الأمين العام كان قد ذكر في تقريره عن أداء ميزانية الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ أن انعدام الاستقرار وإطلاق النار في المنطقة الفاصلة يعزى إلى الحرب الأهلية في سورية، دون أن يحدد الجناة. وتجاهلت الأمانة العامة الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات. وما أسمته حرباً أهلية هو في الواقع حرب على الإرهاب تشنها حكومة بلده بالنيابة عن العالم، وفقا لقرارات مجلس الأمن الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وتصف الأمانة العامة الجماعات الإرهابية العاملة في المنطقة الفاصلة، والتي ارتكبت أسوأ أشكال الإرهاب ضد الشعب السوري واستهدفت أفراد حفظ السلام التابعين للقوة، بأنها جماعات مسلحة أو عناصر معارضة مسلحة. وينبغي تصحيح التقرير، وينبغي أن تعكس التقارير المقبلة الواقع على نحو أفضل.

٩٤ - واستطرد قائلا إن المقترح الداعي إلى تخفيض ميزانية القوة بنسبة ٨ في المائة سيمثل ظلماً يلحق بإحدى أصغر البعثات من حيث عدد الموظفين والميزانية. فالأمانة العامة تخفض بانتظام كل سنة ميزانية القوة وملاكها الوظيفي. والمقترح الداعي إلى إلغاء وظيفتين دوليتين و ١٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة واثنتين من الوظائف المؤقتة الدولية يلحق الضرر بالقوة، وبخاصة أفرادها من الموظفين السوريين المحليين، وهو مقترح لا تبرره الحالة في منطقة العمليات، وخفض عدد المواقع العسكرية على الجانب برافو أو نقل مقر القوة، حيث إن هذه الحالة مؤقتة وستعود القوة إلى مقر قيادتها السابق في أقرب وقت ممكن. وقد يسرت حكومة بلده في الآونة الأخيرة تسيير القوة دوريات عسكرية ومدنية. وكانت حكومة بلده قد اعترضت مؤخراً على سحب القوة من المنطقة الفاصلة، لا سيما من مقرها في معسكر نبع الفوار، وبسّطت الإجراءات لإتاحة عودة القوة في وقت قريب. ولا بد من احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات والاتفاق المتعلق بالإجراءات التشغيلية الأساسية التي تحكم عمل القوة في مجال التعاون الإقليمي، والممارسات الإدارية للتوظيف، وإنشاء الوظائف، وتحديد مهام الوظائف،

ويجب ألا يكون ثمة تداخل في العمل الذي تقوم به بعثات الأمم المتحدة في المنطقة. فلبعضها ولايات سياسية في حين أن ولاية القوة ذات طابع عسكري وهي ولاية لإنفاذ وقف إطلاق النار ولا علاقة لها بالشؤون الداخلية السورية.

٩٥ - وتابع كلامه قائلا إن وفد بلده يعترض لذلك على ما يتضمنه تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ من إشارات إلى وجود روابط اتصالات سلكية ولاسلكية مباشرة بين قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام المعني بسورية، حيث إن القوة ليست لها علاقة سياسية مع المكتب؛ وإلى وجود تعاون بين القوة وفريق الأمم المتحدة القطري من أجل رصد الحالة الأمنية في جميع أنحاء سورية، حيث إن ولاية القوة تقتصر على المنطقة الفاصلة؛ وإلى وجود تعاون بين القوة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن المسائل الإنسانية؛ حيث إن لا علاقة لهذه اللجنة بولاية القوة. وينبغي قصر التعاون بين القوة واللجنة الدولية للصليب الأحمر على مساعدة المواطنين السوريين على عبور الجولان السوري المحتل ونقل محاصيلهم. وأي تجاوز لولاية القوة سيشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لبلده. ويجب ألا يكون هناك أي تداخل بين ولايات بعثات حفظ السلام دون إذن حكومي.

٩٦ - ومضى يقول إن حكومة بلده قدمت كل الدعم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بهدف أن يكون وجودها مؤقتا ريثما يتم تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ووضع نهاية لاحتلال الجولان، لا كبديل لتسوية دائمة. وتدين حكومة بلده الاجتماع الذي عقدته حكومة إسرائيل في الجولان السوري المحتل في الآونة الأخيرة، الذي يشكل استفزازاً خطيراً يثبت عدم احترام هذا البلد للقانون الدولي، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، الذي يقضي بأن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وتتطلع حكومة بلده إلى أن تتم من خلال القانون الدولي إعادة الجولان الذي يؤكد اتفاق فض الاشتباك بين القوات فضلا عن القرارات ذات الصلة أنه جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية، وتتطلع إلى إحلال سلام عادل وشامل في المنطقة.

٩٧ - السيد رويز بلانكو (كولومبيا): أشار إلى تخفيض ميزانية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بنسبة قدرها ٨,٨ في المائة وقال إنه رغم تمديد ولاية البعثة حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، فإن الحالة السياسية في هايتي معقدة بسبب تأجيل الانتخابات. والموارد المخصصة للبعثة يجب أن تتيح لها أن تدعم العملية الانتخابية وفقا لولايتها. فلهذه البعثة دور حاسم في تحقيق الاستقرار المؤسسي والسياسي وسيادة القانون، وهو ما يستحيل بدونه استتباب الأمن وتحقيق الازدهار. ويجب أن تخصص للبعثة موارد كافية كي تنفذ ولايتها وتحافظ على التقدم المحرز. ومن الأهمية بمكان أن تلتزم الأمم المتحدة من خلال البعثة ليتسنى إحراز تقدم من الناحيتين السياسية والدستورية في هايتي. وسوف تعزز حكومة بلده قدرات الشرطة الوطنية الهايتية من خلال تدريب ضباطها ومشاركة أفراد من الشرطة الكولومبية في البعثة.

٩٨ - السيد غورين (إسرائيل): قال إن وفد بلده يرحب باعتماد التكنولوجيا المبتكرة لتعزيز الوعي بالأوضاع وحماية حفظة السلام والمدنيين. وقد ذكر الأمين العام، في تقريره عن الاستعراض العام لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/70/749) أنه في نهاية عام ٢٠١٥، صنفت من بيئات حفظ السلام نسبة قدرها ٤٣ في المائة على أنها خطرة مقابل نسبة قدرها ٢٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومن ١٢١

إصابة قاتلة في صفوف حفظة السلام في عام ٢٠١٥، بلغت نسبة ما نجم منها عن أفعال كيدية ٢٨ في المائة . ومع زيادة تعقُّد الولايات والبيئات التشغيلية، يجب أن تتلقى قوات حفظ السلام الدعم التكنولوجي الذي تحتاجه. ويمكن أن تخفف التكنولوجيا الابتكارية من الآثار البيئية لعمليات حفظ السلام، التي يجب أن تتمسك بأعلى المعايير في مجالات الطاقة، وإدارة النفايات، وإنتاج المياه. ويجب على الدول الأعضاء دعم الأمانة العامة والبعثات لضمان تحويل مبادرة ''خضرنة الأمم المتحدة الزرقاء'' إلى أكثر من مجرد شعار.

٩٩ - وأضاف قائلا إن تعليقات ممثل الجمهورية العربية السورية بشأن تمويل قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط تدعو للسخرية. فوجود حزب الله وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية على الحدود الشمالية لبلده، جنبا إلى جنب مع الجيش السوري، الذي شن حربا كيميائية على سكانه المدنيين، إنما يمثل تحديا بالنسبة للإسرائيليين وحفظة السلام على حد سواء. وسوف تدعم إسرائيل داخل اللجنة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك مثلما تدعمهما في الميدان. وينبغي ألا تكون اللجنة عرضة لأي اختطاف سياسي. ومما يثير الانزعاج ألا يمتد قبول العديد من الوفود لروح التوافق ليشمل المناقشات المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٠٠ - السيد عوض (الجمهورية العربية السورية): مارس حق الرد فقال إن وفد بلده يرفض ادعاءات الممثل الإسرائيلي، التي ليست إلا محاولة لصرف الأنظار عن احتلال الجولان السوري. فكون إسرائيل دولة قائمة بالاحتلال ليس مسألة خلافية بل هو مسألة تأكدت في قرارات الأمم المتحدة، التي تقضي بأن تعيد إسرائيل الجولان السوري، على الرغم من الأزمة القائمة في الجمهورية العربية السورية. فقد أدان العالم من خلال مجلس الأمن وحركة بلدان عدم الانحياز التصعيد الأخير الذي قامت به إسرائيل، التي ثبت في تقارير الأمم المتحدة أنها احتضنت جماعات إرهابية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٤٥.